



قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكنولوجيات المعلومات والاتصال مؤرخ في 13 جانفي 2015 يضبط مقدار المداخيل السنوية لأولياء المترشحين للحصول على قرض جامعي للدراسة بالخارج.

إنّ وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكنولوجيات المعلومات والاتصال،

بعد الاطلاع على القانون عدد 19 لسنة 2008 المؤرخ في 25 فيفري 2008 والمتعلق بالتعليم العالي، وعلى الأمر عدد 3040 لسنة 2009 المؤرخ في 19 أكتوبر 2009 والمتعلق بالمنح والقروض الجامعية لفائدة طلبة وتلاميذ التعليم العالي كما تم تنتيجه وإتمامه بالأمر عدد 2392 لسنة 2012 المؤرخ في 09 أكتوبر 2012، وعلى قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا المؤرخ في 26 أكتوبر 2009 المتعلق بضبط شروط وطرق اسناد وتجديد المنح الوطنية والقروض الجامعية لفائدة طلبة وتلاميذ التعليم العالي كما تم تنتيجه وإتمامه بقرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي المؤرخ في 09 أكتوبر 2012،

وعلى قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي المؤرخ في 24 نوفمبر 2010 المتعلق بضبط مقدار القروض الجامعية كما تم تنتيجه وإتمامه بقرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي المؤرخ في 09 أكتوبر 2012،

وعلى قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا المؤرخ في 17 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط مقدار المداخيل السنوية لأولياء المترشحين للحصول على قرض جامعي بالخارج،

### ——— رر ما يلي:

**الفصل الأول :** ضبط الحد الأقصى لمقدار المداخيل السنوية الصافية الخاضعة للضريبة لأولياء المترشحين للحصول على قرض جامعي بالخارج بستين ألف دينار (60.000,000 دت).

**الفصل الأخير:** تلغى أحكام قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا المؤرخ في 17 سبتمبر 2008 المشار إليه أعلاه.

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

وتكنولوجيات المعلومات والاتصال

تونسي

الإمضاء: توفيق الجلاصي

